# تطوير منظومة البحث التربوي في الجامعات السعودية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة (تصور مقترح)

## إعداد

**د. خلود أحمد عبدالله الأنصاري**

قسم الإدارة التربوية والتخطيط،

كلية التربية، جامعة أم القرى

**مجلة الدراسات التربوية والانسانية. كلية التربية. جامعة دمنهور.**

**المجلد الخامس عشر – العدد الرابع – الجزء الرابع (ب) - لسنة 2023**

# تطوير منظومة البحث التربوي في الجامعات السعودية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة (تصور مقترح)

**د/ خلود أحمد عبدالله الأنصاري**

**المستخلص:**

هدفت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لتطوير منظومة البحث التربوي في الجامعات السعودية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة؛ من خلال التعرف على واقع منظومة البحث التربوي في الجامعات السعودية. ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للأدبيات التي تناولت مجال الدراسة. وخلصت الدراسة لعدة نتائج أبرزها: أن منظومة البحث التربوي تعاني من ضعف في جوانب إنتاج البحوث التربوية ونشرها وتسويقها وتوظيفها واستثمارها، إلى جانب ضعف التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا في مجال البحث التربوي. كما توصلت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح تكوّن من المنطلقات، والبناء المقترح للتصور والذي تضمن ستة مكونات هي: مبادئ التصور، وأهدافه، ومرتكزاته، ومتطلبات تطبيقه، وآليات التنفيذ، ومعوقات تطبيقه. وقدمت الدراسة عدة توصيات كان أبرزها تبني كليات التربية بالجامعات السعودية تطبيق التصور المقترح، وتعزيز وتقوية رأس المال الفكري، وزيادة المخصصات المالية اللازمة لتطوير منظومة البحث التربوي من أجل توفير البيئة البحثية الجيدة.

**الكلمات المفتاحية:**

منظومة البحث التربوي، البحث التربوي، اقتصاد المعرفة.

# Enhancing the Educational Research System in Saudi Universities through the Application of the Knowledge Economy Approach (Suggested Scenario)

**Dr. Kholoud Ahmad ALansari**
Department of Educational Administration and Planning, College of Education, Umm Al-Qura University, KSA
Email: kaansari@uqu.edu.sa

## ABSTRACT:

**The study aimed to propose** a vision for the development of the educational research system in Saudi universities, taking into consideration the knowledge economy approach. By examining the current state of the educational research system in Saudi universities, the study utilized a descriptive analytical method to analyze relevant literature. The study identified several key findings, including the weaknesses in producing, publishing, marketing, employing, and investing in educational research, as well as the insufficient professional development opportunities for faculty members and graduate students in the field of educational research. Furthermore, the study presented a proposed vision that consists of six components: the principles of the vision, its objectives, its foundations, requirements for its application, implementation mechanisms, and obstacles to its implementation. The study also put forth several recommendations, such as encouraging education colleges in Saudi universities to adopt the proposed concept, strengthening intellectual capital, and increasing financial allocations to create a conducive research environment for the development of the educational research system.

**Keywords:**
Educational research, Knowledge economy, Educational research system.

**المقدمة:**

حرصت المملكة العربية السعودية على إرساء الأسس الدائمة للمجتمع السعودي القائم على المعرفة في القرن الحادي والعشرين، فجاءت خطط التنمية الثامنة والتاسعة والعاشرة مترجمةً لهذا التوجه، فنصت الرؤية المستقبلية للتعليم العالي في خطة التنمية الثامنة (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 1425–1430هـ) على "تعليم جامعي ينافس على الريادة، ويسهم في بناء المجتمع المعرفي، ويلبي متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية"، في حين ركزت الرؤية المستقبلية للتعليم في خطة التنمية التاسعة (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 1431–1436هـ) على "نظام تعليمي متكامل يتطلع إلى إرساء أساس متين لقاعدة التعليم العام في المملكة، يسانده في ذلك طاقات تعليمية مدربة وعالية التأهيل، ولديها القدرة على تطوير قدرات الطلاب وإكسابهم مهارات إدراكية وابتكاريه، مستهدياً بمتطلبات مجتمع المعرفة"، أما خطة التنمية العاشرة (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 1437–1441هـ) فقد خصصت الهدف الثالث من أهدافها الإستراتيجية على "التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة وتعزيز مقومات مجتمع المعرفة".

وأخيراً جاءت رؤية المملكة 2030 لترسم إطاراً للتحول والتغيير الشامل إلى مجتمع قائم على اقتصاد المعرفة، ولتكون منهاجاً وخارطة طريق للعمل الاقتصادي والتنموي في المملكة. فبدأ التوجه نحو تنمية الاقتصاد المعرفي من خلال إطلاق قدرات القطاعات غير النفطية الواعدة، وتوطين التقنيات والمعرفة ضمن الهدف الاستراتيجي الثالث تنمية وتنويع الاقتصاد؛ تحقيقاً لمحور الاقتصاد المزدهر (رؤية المملكة 2030، 2016). كما تم انشاء هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار بقرار مجلس الوزراء رقم (٦١٢)، وتاريخ ١٤٤٢/١٠/٢٠هـ، لتتولى الاختصاصات المتعلقة بدعم وتشجيع قطاع البحث والتطوير والابتكار، وتنسيق نشاطات المؤسسات ومراكز البحوث العلمية، واقتراح السياسات والتشريعات والتنظيمات، وتقديم التمويل المتصل بالقطاعات المختلفة؛ من أجل التحول نحو اقتصاد قائم على الابتكار، وبناء مستقبل مستدام للملكة العربية السعودية (هيئة تنمية البحث والابتكار، 2023).

في ضوء ما سبق بدأت الجامعات السعودية بإعادة النظر في خططها ومبادراتها البحثية في جميع المجالات بشكل عام، والمجال التربوي بشكل خاص. وذلك لتعزيز دور البحث التربوي

في دعم التعليم واصلاحه، والتكيف مع الظروف البيئية الجديدة، ومواجهة التأثيرات المتزايدة للمعلومات والتكنولوجيا، والتغلب على أزمة الثقة في نتائج البحث التربوي، وتعزيز تأثير تلك النتائج في توجيه السياسات والممارسات التربوية أسوةً بالقطاعات البحثية في المجالات الأخرى (نصّار، 2015). فتطوير منظومة البحث التربوي في ضوء اقتصاد المعرفة لم يعد ترفاً فكرياً، وإنما هو ضرورة ملحة في ظل التحولات والتغييرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية التي تتزايد وتيرتها بشكل غير مسبوق (درويش، 2019).

**مشكلة الدراسة:**

بالرغم من اعتماد المملكة العربية السعودية لإستراتيجية التنمية بعيدة المدى الرامية إلى التحول إلى مجتمع المعرفة؛ من خلال اقتصاد متنوع، مزدهر، تقوده القدرات البشرية المنتجة والقطاع الخاص، ليوفر مستوىً معيشياً مرتفعاً، ونوعية حياة كريمة، ومكانةً مرموقةً كدولة رائدة إقليمياً ودولياً، إلا أن واقع البحث التربوي مازال يواجه مجموعة من المشاكل التي تحد من جودته وقدرته على المنافسة في عصر قائم على المعرفة واقتصادياتها. فقد أرجعت دراسة الحارثي (2016) هذا القصور إلى ضعف إنتاج ونشر وتوظيف واستثمار البحوث التربوية، فمواضيع الأبحاث ومخرجاتها لا تخدم توجُّه الاقتصاد المبني على المعرفة في المملكة ومجالاتها، وخاصةً المجالات الإنسانية والتي تفتقر إلى الابتكار، كما أن الكليات التربوية تفتقر لبراءات الاختراع والابتكارات، وتشكو من ضعف المشاركات البحثية على المستوى العالمي والنشر باللغة الإنجليزية، وضعف توفر البيئة البحثية الإبداعية المناسبة لتطوير القدرات البحثية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة، إضافةً إلى محدودية التدريب والتطوير للموارد البشرية في المجال البحثي. في حين أعزت دراسة الطيب (2013) ضعف تسويق واستثمار البحوث التربوية إلى ضعف الإنفاق، وقلة الاهتمام بالباحث، والافتقار إلى سياسات واضحة للبحث العلمي التربوي من حيث الأهداف والأولويات والمراكز البحثية اللازمة، وتوفير الإمكانيات المادية الضرورية والحرية الأكاديمية له، وغياب العلاقة بين مراكز البحث والوحدات الإنتاجية، وضعف دور القطاع الخاص في عملية البحث والتطوير والتمويل، وضعف البنية التحتية اللازمة للبحث، وانخفاض الإنتاجية مقارنة بالدول المتقدمة.

بناءً على ما سبق، وفي ظل ضعف منظومة البحث التربوي في الجامعات السعودية، في الوقت الذي تبرز فيه الحاجة إلى ضرورة تلبية متطلبات رؤية المملكة 2030 والتي نادت بأن تكون خمس جامعات سعودية ضمن أفضل (200) جامعة بحلول عام 2030 في التنصيفات العالمية للجامعات، تأتي هذه الدراسة لتقدّم إطاراً عملياً لتطوير منظومة البحث التربوي في الجامعات السعودية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة؛ من خلال تبني تطبيق التصور المستقبلي المقترح للارتقاء بمنظومة البحث التربوي من إنتاج، ونشر، وتسويق، وتوظيف واستثمار البحوث التربوية، وتنمية القدرات والمهارات البحثية لدى أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا.

**أسئلة الدراسة:**

1.ما واقع منظومة البحث التربوي في الجامعات السعودية؟

2.ما التصور المقترح لتطوير منظومة البحث التربوي في الجامعات السعودية في ضوء مدخل اقتصاد؟

**أهداف الدراسة:**

1.معرفة واقع منظومة البحث التربوي في الجامعات السعودية.

2.تقديم تصور مقترح لتطوير منظومة البحث التربوي في الجامعات السعودية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة

**أهمية الدراسة:**

تكمن الأهمية النظرية للدراسة في تلبيتها لأهداف الرؤية الاستراتيجية للمملكة، وتوصيات المؤتمرات والدراسات السابقة والتي من أبرزها ضرورة تبني الجامعات لمدخل اقتصاد المعرفة من أجل تطوير التعليم العالي والعملية التعليمية والبحثية والتحول من استهلاك المعرفة إلى توليدها وابتكارها (العويني، 2016)، و تشجيع الإنتاج البحثي والمعرفي وتحويل الأفكار المنبثقة من البحوث الأساسية في الجامعات إلى مشاريع ومنتجات ذات جدوى اقتصادية، وزيادة التمويل الخاص بالبحث والتطوير والابتكار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للوصول إلى مصاف الدول المتقدمة. أما الأهمية التطبيقية للدراسة فتأتي من أهمية التصور المقترح الذي تقدمه، والذي يفيد متخذي القرار بالجامعات في التعرف على نقاط القوة، ونقاط الضعف في منظومة

البحث التربوي؛ للوقوف على نقاط القوة ودعمها والحد من نقاط الضعف؛ من خلال الاستفادة من التصور المقدم، وما يقدمه من أهداف وآليات وذلك في الوقت الذي تسعى فيه الجامعات السعودية إلى رفع مستوى منظومة البحث العلمي وحصولها على الاعتماد الأكاديمي والتميز البحثي.

**حدود الدراسة:**

اقتصرت الدراسة على الكتب والدراسات ضمن حدود المكتبات العامة والجامعية من أجل تقديم تصور مقترح لتطوير منظومة البحث التربوي في الجامعات السعودية في الجوانب التالية: إنتاج البحوث التربوية، نشر البحوث التربوية، تسويق البحوث التربوية، توظيف واستثمار البحوث التربوية، والتنمية المهنية بمجال البحث التربوي لأعضاء هيئة التدريس، وتطوير مهارات البحث التربوي لطلاب الدراسات العليا في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة.

**منهجية الدراسة:**

انطلاقاً من الأهداف التي تسعى هذه الدراسة لتحقيقها فإن المنهج المستخدم هو المنهج الوصفي القائم على تحليل واستقراء محتوى الأدبيات السابقة ذات العلاقة بتطوير منظومة البحث التربوي في كليات التربية ضوء مدخل اقتصاد المعرفة، وتحليل ما بها من مضامين وأفكار في ضوء رؤية المملكة 2030. وعرّف قنديليجي (2013) المنهج الوصفي بأنه: "المنهج الذي يعتمد على تحليل ودراسة مجموعة من الظواهر ووصفها وصفاً دقيقاً محدداً".

**مصطلحات الدراسة:**

1. **تطوير منظومة البحث التربوي:** عرّف ملحم (2000، 7) البحث التربوي بأنه: "دراسة تطبيقية يقوم بها الباحثون العاملون في مجال العمل التربوي؛ للتحقق من اكتسابهم لواحدة من الكفايات الأساسية الضرورية لإجادة تأدية عملهم". وقُصد بتطوير البحث العلمي عند موسى وآل مرعي (2013، 234) بأنه: "تطوير مدخلات البحث العلمي من لوائح واستراتيجيات ومؤسسات وتجهيزات وموارد مالية وبشرية وصولاً للجودة المطلوبة في المخرجات". واعتمد مفهوم منظومة البحث العلمي عند الخليفة (2014، 16) على إمكانية تحويل نتائج البحوث إلى سلع إنتاجية يمكن تسويقها واستثمارها".

وقُصد بتطوير منظومة البحث التربوي في هذه الدراسة بأنه: تطوير جوانب منظومة البحث التربوي من إنتاج البحوث التربوية، ونشرها، وتسويقها، وتوظيفها واستثمارها، والتنمية المهنية بمجال البحث التربوي لأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة أم القرى، وتطوير مهارات البحث التربوي لطلاب الدراسات العليا بكلية التربية بجامعة أم القرى.

2. **اقتصاد المعرفة:** عرَّف Oxford Dictionaries (2018) اقتصاد المعرفة بأنّه: "نوع من أنواع الاقتصاد الذي يعتمد نموّه على نوعيّة وكميّة المعلومات المتاحة، والقدرة على الوصول إليها". وقُصد باقتصاد المعرفة في هذه الدراسة بأنه: الاقتصاد القائم على إنتاج المعرفة، ونشرها، وتسويقها، وتوظيفها واستثمارها بهدف تحسين القدرة التنافسية لكلية التربية بجامعة أم القرى؛ من خلال للبحث التربوي.

**الاطار النظري:**

**مفهوم اقتصاد المعرفة:**

يعتبر اقتصاد المعرفة فرعاً جديداً من فروع علم الاقتصاد، ويقوم على فهم أكثر عمقاً لدور المعرفة ورأس المال الفكري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع في جميع المجالات العلمية، والثقافية، والتقنية، والاجتماعية، والتربوية. وأشارت الحصان (2010) إلى أن حركة الاختراعات نشطت نتيجة لتحويل المعرفة إلى تطبيقات وسلع وأجهزة، حيث لعبت التقنية وتكنولوجيا المعلومات دوراً أساسياً في تسرع حركة المعرفة ونشرها عبر الانترنت، وبالتالي ظهرت مفاهيم الاقتصاد المعرفي كالتجارة الالكترونية، والحكومة الالكترونية، وريادة الأعمال، وحاضنات الأعمال. وقد حددت أبو العلا (2013) مراحل تطور المعرفة في الاقتصاد بثلاثة مراحل هي:

- مرحلة التكوين: وفيها كانت المعرفة من أجل المعرفة، وهذه المرحلة ظهرت في عصر التنوير.
- مرحلة النمو: وفيها كانت المعرفة منظمة ومنهجية وهادفة، وهي ما تسمي بالمعرفة التطبيقية التي تميز بما عصر الثورة الصناعية.

- مرحلة النضج: وفيها أصبحت المعرفة معرفة الكيفية التي يتم بها تطبيق المعرفة لتحقيق أهداف محددة، وهي مرحلة ذيوع اقتصاد المعرفة والتي تميز بما عصر المعرفة.

وقد فرّقت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD المشار إليها في تقرير التحول إلى مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية (2014) بين مفهوم الاقتصاد القائم على المعرفة والذي عرفته بأنه: "الاقتصاد الذي تساهم فيه عملية توليد المعرفة واستثمارها بصورة كبيرة في النمو الاقتصادي، وفي تكوين الثروة، ويكون فيه رأس المال البشري النواة من خلال قدرة الإنسان على الابتكار، والإبداع، وتوليد الأفكار الجديدة واستثمارها، وتطبيق التقنية، واكتساب مهارات جديدة وممارستها في كل القطاعات الصناعية"، وبين اقتصاد المعرفة والذي عرّفته بأنه: "جزء من الاقتصاد القائم على المعرفة، حيث تمثل المعرفة السلعة أو الخدمة المتداولة فيه، وتمثل الاتصالات وتقنية المعلومات أداته الرئيسية". أما الصايغ (2013) فقد عرّفت اقتصاد المعرفة بأنه: "اقتصاد يدور حول الحصول على المعرفة واستخدامها بهدف تحسين نوعية الحياة في جميع المجالات؛ من خلال استخدام العقل البشري وتوظيف البحث العلمي". وعرّف المرصد الوطني للتنافسية (2013) اقتصاد المعرفة بأنه: "استخدام التقانة وتوظيفها بهدف تحسين نوعية الحياة بكافة مجالاتها وأنشطتها من خلال الاستفادة ممن المعلومات والانترنت وتطبيقاتها المختلفة". ورأت مصطفى (2017) أن الاقتصاد المعرفي هو الاقتصاد الذي يُبنى على المعرفة واستخلاصها وتوليدها، والمشاركة في استخراجها واستخدامها، واستغلال إمكانياتها في تقديم منتجات أو خدمات متميزة، جديدة أو مبتكرة، يمكن تسويقها وجني الأرباح وتوليد الثروة منها وتوظيفها، وابتكارها بهدف تحسين الجودة والنوعية في مختلف ميادين الحياة، بالاستعانة بأحدث وسائل التكنولوجيا المتطورة، من خلال توظيف العقول البشرية المبدعة أو ما يعرف برأس المال البشري؛ عن طريق تشجيع البحث العلمي الذي يولد الإبداع والابتكار ليواكب التغيرات الإستراتيجية العالمية، وتحديات العولمة، وتقنية المعلومات والاتصالات، والتنمية المستدامة.

**خصائص اقتصاد المعرفة:**

يتميز اقتصاد المعرفة بعدة خصائص حددها Galbreath المشار إليه عند عليان (2008) في التالي:

1.العولمة: Globalization وتعني أن سوق العمل لم يعد مقصوراً داخل بلد معين، وأن الانترنت أوجد اقتصاداً بلا حدود، وأصبح إيقاع العمل مستمراً على مار الساعة، والحد الأدنى لساعات العمل (24) ساعة في اليوم.

2.التكيف الموسع لموافقة رغبات الزبائن: Mass Customization فلم يعد يرتبط بالميزة التنافسية بين المؤسسات، ولكن التركيز على المنتج الذي يفي باحتياجات العميل.

3.نقص الكوادر والمهارات البشرية: Staff/Skill Shortage ففي ضوء النمو الاقتصادي هناك العديد من الوظائف لا تجد من يشغلها وهذا يتطلب انفتاح سوق العمل حيث المهارات غير المتوفرة في بلد ما يمكن إيجادها في بلد آخر من خلال الشبكات الالكترونية .

4.التركيز على خدمة المستهلك :Customer Services Emphasis فالتنافس العالمي، والانترنت، وتحرير التجارة، وزيادة إمكانية الوصول للمعلومات، وتعدد الموزعين أصبحت عوامل قوة في يد المستهلك حيث أصبح المستهلكون هم أصحاب القرار والرأي.

5.خدمة الخدمات الذاتية: Service Self–Service من أفضل الوسائل لخدمة المستفيدين هي تطبيقات الخدمة الذاتية، مثل أنظمة الاستجابة الضوئية والشبكات العنكبوتية والتي يستطيع المستفيد من خلالها تقديم الخدمة لنفسه.

6.التجارة الالكترونية: Electronic Commerc بدأت الخدمات وعمليات البيع التقليدية تستبدل بالتجارة الالكترونية مما غير مجالات التوظيف من المواقع التقليدية إلى الوظائف التي تتطلب مهارات في تقنية المعلومات لأن الخدمات في غالبيتها أصبحت خدمات ذاتية بين المؤسسات.

7.انتهاء ظاهرة التوظيف مدى الحياة: وهو ما يعني أن المؤسسات المستقبلية ستكون من عدد محدود من الموظفين والإدارات الأساسية والاعتماد على العمل عن بعد.

8.الحاجة للتعلم مدى الحياة: للحفاظ على قدرة الفرد للبقاء في عمله كقوة عمل منتجة .

**مرتكزات اقتصاد المعرفة**

يستند الاقتصاد المعرفي على أربعة مرتكزات حددها المرصد الوطني للتنافسية (2013) في الآتي:

1.الابتكار: وهو القدرة على مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية؛ من خلال الإدارة الجيدة والرابطات الشبكية وقيام التحالفات الإستراتيجية.

2. التعليم: وهو عنصر هام لزيادة الإنتاجية والتنافسية ويتعين توفير رأس المال البشري القادر على استخدام التقنيات الحديثة في العمل، وهذا يتطلب الاستفادة من المعلومات والاتصالات فضلاً عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية والتربوية.

3.البنية التحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات: والتي تسهل نشر المعلومات والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات الجديدة والمتجددة.

4.الحوكمة الرشيدة: من خلال توفير الأطر القانونية والتشريعية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وجعل تقنية المعلومات والاتصالات أكثر إتاحةً ويسراً، وذلك بتخفيض التعريفات الجمركية على التقنيات الحديثة، وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في حين ذكر الصلاحي (2017) أن اقتصاد المعرفة يرتكز على وجود مؤسسات معرفية تتمثل في المؤسسات التعليمية، ومحتوى رقمي يتمثل في مراكز وتكنولوجيا المعلومات والمكتبات الرقمية، وكوادر بشرية مؤهلة تمثل رأس المال البشري وتتمثل في الباحثين، والإنتاج العلمي المتمثل في البحث العلمي والابتكار، وشراكة محلية وعالمية. وحدد الهاشمي والعزاوي (2009) متطلبات التحول إلى الاقتصاد المعرفي بضرورة تجهيز بنية تحتية، وتطوير القوانين والأنظمة، وتحديث البرامج التعليمية، وتفعيل المرافق والإدارات، ودعم الابتكار، وتنسيق الجهود، واكتساب المعرفة العالمية، وإيجاد المعرفة المحلية. أما القرني (2009) فقد حدد متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة كالتالي:

1.نشر ثقافة مجتمعية مشجعة للإبداع والابتكار، وداعمة للبحث والتطوير من خلال توفير بيئة تفاعلية مناسبة تحث الأفراد على المساهمة في إنتاج المعرفة.

2.توفير بنية تقنية مناسبة لا يقتصر اهتمامها على الخدمات الأساسية للمجتمع بل يتعدى ذلك إلى الإسهام في تحفيز الإنتاج المعرفي.

3.الاهتمام بالبحث العلمي والإبداع والابتكار بما يساعد على توليد ونشر وإنتاج المعرفة.

4.استحداث نظم إدارية دينامية ومنفتحة بعيدة عن البيروقراطية ومواكبة للتغيرات المستمرة في

العالم.

5.زيادة الإنفاق على تطوير البحث بنسبة توازي النسب التي تنفقها الدول المتقدمة على البحوث.

كما ذكرت الحصان (2010) أن المنظومة الأساسية لمجتمع الاقتصاد المعرفي تتضمن أربعة محطات أساسية هي:

- توليد المعرفة، وذلك في مؤسسات البحث والتطوير وفي الجامعات، من خلال رفع معدلات تمويل ودعم هذه المؤسسات.
- نقل المعرفة، من قبل الشركات المتقدمة، ومؤسسات التوثيق العلمي، وشبكات نقل المعلومات، ومؤسسات الترجمة، والبعثات للاختصاصات المختلفة؛ بقصد نقل المعرفة وتوطينها.
- نشر المعرفة، بدعم دور التوثيق والإعلام العلمي، وبرامج التوعية العلمية المختلفة، وتوفير مراكز تقديم المعلومات العلمية والتكنولوجية، وتوسيع استثمار شبكات الانترنت، وتشجيع التدوير الوظيفي بين الجامعات ومراكز البحوث.
- استثمار المعرفة من خلال توفير المؤسسات الوسيطة بين جهات توليد المعرفة وفعاليات الإنتاج والخدمات، ودعم براءات الاختراع العلمي، وحماية الملكية الفكرية.

**مؤشرات اقتصاد المعرفة:**

لمعرفة مدى تقدم أي بلد في التحول نحو اقتصاد المعرفة فإنه يتم قياس مقدار هذا التحول؛ من خلال مؤشرات تقيس درجة التوجه نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهي مؤشرات قابلة للتغيير بتغير أهداف الاقتصاد المعرفي. وقدم البنك الدولي (2012) مقياساً تضمن مؤشرات المعرفة والتي تقيس درجة التقدم في اقتصاد المعرفة، وتنقسم إلى قسمين هما:

1. مؤشرات المعرفة (KI) Knowledge Index: وتقيس قدرة بلد ما على إنتاج المعرفة ونشرها، وتتألف من ثلاثة مؤشرات رئيسة هي: التعليم والتدريب، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والابتكار، وكل مؤشر من هذه المؤشرات يضم ثلاث مؤشرات فرعية بمجموع تسعة مؤشرات فرعية كالتالي:
   - مؤشر التعليم والتدريب Education Index، ويشمل: متوسط عدد سنوات الدراسة المتوقع، وإجمالي معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، وإجمالي معدل الالتحاق بالتعليم العالي.
   - مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Information and Communication Technology، ويشمل: عدد مستخدمي الهواتف، وعدد مستخدمي الحواسيب، وعدد مستخدمي الانترنت.
   - مؤشر الابتكار Innovation، ويشمل: مدفوعات رسوم الملكية والتراخيص، وعدد براءات الاختراع، وعدد المقالات الصحفية.
2. مؤشرات اقتصاد المعرفة (KEI) Knowledge Economy Index: وهو مؤشر تراكمي يدل على جاهزية بلد ما للتنافس في ظل الاقتصاد المعرفي، ويتركب من أربعة مؤشرات رئيسية والتي تمثل ركائز اقتصاد المعرفة، وكل مؤشر من هذه المؤشرات يضم ثلاث مؤشرات فرعية بمجموع (12) مؤشراً فرعياً كالتالي:
   - مؤشر الحوافز الاقتصادية Economic Incentive Regime، ويشمل: عوائق التعرفة الجمركية وغير الجمركية، وجودة القوانين والأنظمة التشريعية، وسيادة القانون.

- مؤشر التعليم والتدريب Education Index، ويشمل: متوسط عدد سنوات الدراسة المتوقع، وإجمالي معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، وإجمالي معدل الالتحاق بالتعليم العالي.
- مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Information and Communication Technology، ويشمل: عدد مستخدمي الهواتف، وعدد مستخدمي الحواسيب، وعدد مستخدمي الانترنت.
- مؤشر الابتكار Innovation، ويشمل: مدفوعات رسوم الملكية والتراخيص، وعدد براءات الاختراع، وعدد المقالات الصحفية.

ورأت مصطفى (2017) أنه يمكن قياس اقتصاد المعرفة من خلال عدة عناصر تتمثل في عدد براءات الاختراع، ووضع القوانين المنظمة لحقوق الملكية، وعدد الباحثين في البحوث والتطوير، ونصيب الدولة من الصادرات التكنولوجية والصناعية المتقدمة ذات القيمة المضافة المرتفعة، وعدد الأبحاث المنشورة لكل مليون نسمة، وتغيير مناهج التعليم بما يتلاءم مع متطلبات سوق الوظائف الجديدة من العمالة الماهرة المدربة، ومعدل الأمية، وعدد الطلاب المسجلين بالمرحلة الثانوية وبالتعليم الجامعي، وعدد طلاب الدراسات العليا، والتركيز على القدرات التنافسية العالمية.

**منظومة البحث التربوي:**

يُعد البحث التربوي أحد الأدوات الهامة التي لا غنى عنها لمواجهة المطالب المتجددة لمنظومة التعليم، سواء من حيث تقديم معالجة علمية موضوعية للمشكلات والقضايا، أو من حيث صياغة الحلول والقرارات التي يقود تبنيها نحو تطوير الأداء التربوي، وضمان القوة والفاعلية للمؤسسة التعليمية في ظل التغييرات المعاصرة المتجهة نحو الإبداع، وتصنيع المعرفة باعتبارها أساس التنمية الشاملة. وأكد الدهشان (2018) على أن العملية التربوية لن تنجح في إعطاء النتائج المرجوة منها ما لم تُؤسس على بحث علمي يساعد في فهمها، وتحديد جوانب القصور والضعف فيها، والمعيقات التي تقف في وجه نجاحها، إذ أن التربية التي يعوزها البحث التربوي تكون غير قادرة على استشراف المستقبل ومقابلة تحدياته. ويُعرّف البحث التربوي بأنه:

"سعي منظم نحو فهم ظواهر تربوية معينة، يتجاوز الاهتمام بها الاهتمام الشخصي، ويشمل استقصاءً دقيقاً نافذاً شاملاً للظاهرة، بعد تحديد ما يراد بحثه منها، في صورة مشكلة، أو تساؤلات، يرجى من البحث الإجابة عنها" (إبراهيم وأبو زيد، 2012).

وتُعرِّف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (2018) البحث والتطوير على أنه: "العمل الإبداعي الذي يتم على أساس نظامي بهدف زيادة مخزون المعرفة، بما في ذلك معرفة الإنسان والثقافة والمجتمع، واستخدام مخزون هذه المعرفة في إيجاد تطبيقات جديدة". وتُصد بتطوير منظومة البحث التربوي في هذه الدراسة بأنه: تطوير جوانب منظومة البحث التربوي من إنتاج البحوث التربوية، ونشرها، وتسويقها، وتوظيفها واستثمارها، والتنمية المهنية بمجال البحث التربوي لأعضاء هيئة التدريس، وتطوير مهارات البحث التربوي لطلاب الدراسات العليا.

**المرتكزات الأساسية لتطوير منظومة البحث التربوي:**

يضطلع البحث التربوي بدور محوري في التحول إلى اقتصاد المعرفة باعتباره أداةً أساسيةً في رفع مستوى أداء الموارد البشرية المؤهلة من أعضاء هيئة التدريس، وتنمية القدرات والمهارات البحثية والتربوية للطلاب والتي تتيح لهم اكتساب المعرفة بالاعتماد على أنفسهم وزيادة قدراتهم على الابتكار واستثمار الأفكار الجديدة. وفي ضوء مدخل اقتصاد المعرفة لابد لمنظومة البحث التربوي من أن تواكب متطلباته المتجددة معتمدةً على بنية قوية قائمة على توفير المجتمع المتعلم، وشراكة مجتمعية فاعلة، وجامعة استثمارية منتجة، وتنمية شاملة مستدامة (الخليفة، 2014).

ورأت النجار (2015) أن تطوير منظومة البحث التربوي يكون من خلال إعادة النظر في سياسات منظومة البحث التربوي وتطويره، والتي تعتمد على مدى وجود إستراتيجية وطنية للبحث التربوي تشمل الأهداف والمجالات والتمويل والتدريب والتنفيذ، ومدى كفاءة مؤسسات ومراكز البحث العلمي من حيث توافر الكوادر العلمية المؤهلة والمدربة، ودرجة توافر التمويل المناسب والكافي للمشروعات البحثية وفقاً للأولويات، ومدى توافر دوريات النشر العلمي والرحلات العلمية المنظمة مع المؤسسات البحثية والجامعية المناظرة في دول العالم المختلفة، وفعالية نظم البعثات والمنح العلمية وتبادل الخبرات ومدى عدالتها وكفاءتها، ومدى توافر الاهتمام المجتمعي بالعلماء

والباحثين. أما موسى (2014) فقد حدد المقومات الأساسية لتطوير منظومة البحث التربوي في التمويل، والمراكز البحثية بالجامعات، والكوادر البشرية المؤهلة والمدربة، وحماية حقوق الملكية الفكرية، والمناخ العام للاستثمار.

**التحديات التي تواجه منظومة البحث التربوي للتحول نحو اقتصاد المعرفة:**

تواجه منظومة العمل التربوي وبخاصة منظومة البحث التربوي في الجامعات تحديات متعددة للتحول لاقتصاد المعرفة؛ من أجل تحقيق أهدافها التنموية. ومن أكبر التحديات التي تواجه دول الخليج عامةً والمملكة العربية السعودية بشكل خاص الانتقال من الاقتصاد التقليدي المعتمد على النفط إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، وهو ما ينعكس أثره على المؤسسات التعليمية والتربوية والبحثية ويدفعها نحو البحث عن مصادر للتمويل الذاتي، وتحديث قواعد البيانات والمعلومات، وإعادة هيكلة بعض الإدارات والأقسام، وتحسين مخرجاتها العلمية والبحثية بما يتوافق مع سوق العمل (الطلافحة وباطويح، 2012). وحددت دراسة الصايغ (2013) أبرز المعوقات التي تحول دون تحقيق الجامعات للتطوير والتحديث الذي يتطلبه التطور المعرفي والتكنولوجي المتسارع في ثلاث معوقات: أولها ما يرتبط بالتنظيم وبنية الجامعة، فغلبة التنظيمات البيروقراطية تحد من فعالية أداء الجامعة لوظائفها مما يؤدي إلى ضعف الأطر التنظيمية والهيكلية، كما أن من المعوقات ما يرتبط بالتمويل وانخفاض نسبة الشراكات مع القطاع الخاص من أجل تمويل الأبحاث، وأخيراً معوقات تتعلق بالموارد البشرية ونسبة العاملين بنشاطات البحث العلمي والتطوير وعدد براءات الاختراع الوطنية المسجلة. أما دراسة موسى (2014) فقد حددت المعوقات التي تحول دون تأسيس مجتمع اقتصاد المعرفة في معوقات تكنولوجية تتمثل في سرعة التطور التكنولوجي وتنامي احتكاره وشدة الاندماج المعرفي وتفاقم الانغلاق التكنولوجي والفجوة الرقمية، ومعوقات اقتصادية تتمثل في ارتفاع كلفة توطين تكنولوجيا المعلومات وسيطرة الشركات المتعددة الجنسية للأسواق المحلية وكلفة الملكية الفكرية وانحياز التكنولوجيا الاقتصادية إلى جهة القوة مقابل الضعف، ومعوقات سياسية تتمثل في صعوبة وضع سياسات التنمية المعلوماتية، ومعوقات اجتماعية وثقافية تتمثل في تدني مستوى مخرجات البحث

والتعليم والفجوة اللغوية والجمود التنظيمي والتشريعي وغياب الثقافة العلمية التكنولوجية وفقدان التنوع الثقافي وهجرة العقول.

**الدراسات السابقة:**

اهتمت دراسات محدودة نسبياً بتطوير منظومة البحث التربوي في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة، بالرغم من العلاقة الإيجابية بين البحث والتطوير والابتكار من جهة وبين الأداء الاقتصادي من جهة أخرى. فللبحث والتطوير آثار متعددة على الاستثمارات والتنمية الاقتصادية؛ من خلال جذب الاستثمارات المحلية والعالمية في مجال التكنولوجيا، وتعزيز القيمة المضافة في الإنتاج، وإيجاد المنافسة بين الشركات المحلية على الابتكار والاكتشاف. ومن أبرز هذه الدراسات دراسة سعيد وعبدالله (2014) التي هدفت إلى معرفة وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية السودانية في تقديم نموذج مقترح لتطوير وظيفة البحث العلمي التربوي بكليات التربية بالجامعات السودانية. تكونت عينة الدراسة من (42) فرداً من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في العلوم التربوية. وتوصلت النتائج إلى أن ضعف البحث التربوي بكليات التربية يرجع لنقص الأساتذة، وقلة مرتباتهم، وافتقار المكتبة التقليدية للمراجع والكتب والدوريات الحديثة، وقلة المكتبات الالكترونية، وضعف الميزانيات المالية المخصصة للبحث التربوي، وضعف تأهيل الأساتذة مع عدم تمويل مشاركتهم البحثية في المؤتمرات الخارجية، وضعف المهارات البحثية لكل من الأساتذة وطلاب الدراسات العليا. وهدفت دراسة الخليفة (2014) إلى بناء رؤية تطويرية لمنظومة البحث العلمي في الجامعات السعودية في ضوء التنافسية العالمية؛ من خلال تحديد منظومة البحث العلمي في الجامعات السعودية، والوقوف على درجة انعكاس التنافسية العالمية على منظومة البحث العلمي في الجامعات. أستطلع فيها رأي (73) عضواً من أعضاء هيئة التدريس العاملين في القطاعات البحثية، والمشاركين في منتدى الكراسي البحثية في كل من (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك سعود، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة أم القرى، وجامعة حائل، وجامعة جازان، وجامعة طيبة)، و(76) عضو هيئة التدريس في تلك الجامعات. وتوصلت النتائج إلى تحديد المتطلبات اللازم توافرها لتطوير منظومة البحث العلمي في

الجامعات السعودية والمتمثلة في تشجيع أعضاء هيئة التدريس على الحضور والمشاركة الفعالة في المؤتمرات العالمية، ووجود رؤية واضحة لتوجيه منظومة البحث العلمي بما يتناسب مع خطة التنمية في الدولة، والتعاون مع المراكز البحثية في استثمار وتوظيف البحوث العلمية، واستثمار بحوث طلاب الدراسات العليا في توظيف المعرفة وتحويلها إلى ثروة إنتاجية وتنموية، وزيادة المخصصات المالية لتمويل المشاريع البحثية. كما هدفت دراسة الحارثي (2016) إلى معرفة أساب ضعف منظومة البحث العلمي في معظم الجامعات السعودية ومنها جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، ومقارنة استراتيجيات البحث العلمي بين الجامعات الأجنبية والجامعات السعودية، وتحديد مواطن الضعف والقوة ومصادر التهديدات والفرص المواتية التي تواجه البحث العلمي، ووضع استراتيجية مقترحة لدعم البحث العلمي في الجامعات السعودية. استخدمت المقابلات الشخصية للمبحوثين في الجامعات السعودية والبالغ عددهم (69) عضواً، والتحليل الرباعي(SWOT) ، والمقابلات الشخصية للمبحوثين في الجامعات الأمريكية والبالغ عددهم (32) عضواً. أسفرت النتائج أنه بالرغم من دعم الدولة السعودية الكبير مالياً للجامعات السعودية إلا أن دور الجامعات السعودية في تنمية قطاعات الدولة مازال ضعيفاً، كما أنها تعاني حالياً من نقص الكوادر البشرية المهنية، وعدم تفعيل نتائج البحوث وربطها بالمجتمع والقطاعات الاقتصادية. وهدفت دراسة العويني (2016) إلى التعرف على درجة توافر متطلبات التحول نحو الجامعة الذكية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة. استطلع فيها رأي جميع (166) العمداء، ونواب العمداء، ورؤساء الأقسام في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة. استخدم المنهج الوصفي التحليلي والمنهج البنائي. وتوصلت النتائج إلى أن الجامعات الفلسطينية تعاني من ضعف التواصل مع المستثمرين وإقناعهم بأهمية اقتصاد المعرفة وجذبهم؛ لدعم وتمويل البحوث وإنتاج المعرفة، وعدم وجود خطط إستراتيجية داخل الجامعات مبنية على اقتصاد ومجتمع المعرفة، وضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي وإنتاج المعرفة، وقلة توافر تشريع قانوني يمنح الحق في إعطاء براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية للمبتكرين. وهدفت دراسة علي (2017) إلى بيان دور الجامعات السعودية في تحقيق رؤية المملكة 2030؛ من خلال التركيز على تحسين فاعلية أداء المؤسسات الجامعية لأنشطتها المختلفة،

والميزة التنافسية، والابتكار، والتحسينات المستمرة للجامعة؛ لتقديم خدمة ذات جودة عالية باستخدام استراتيجيات إدارة المعرفة التي حدد خطوات تنفيذها في تحديد طبيعة بيئة العمل، والإعداد من أجل التغيير، وإنشاء فريق إدارة المعرفة، وإجراء مراجعة المعرفة، وتحديد السمات الرئيسية لإستراتيجية إدارة المعرفة، وتحدث المعرفة، وقياس الجامعة لقدرتها على تطبيق إستراتيجية إدارة المعرفة. كما هدفت دراسة لبان (2017) إلى التعرف على درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية لأدوارهم وتطويرهم لأدائهم في مجالات (البحث التطبيقي، والشراكة المجتمعية، والكراسي العلمية، والدورات التدريبية، وتقديم الاستشارات) في ضوء اقتصاد المعرفة. استخدم المنهج المختلط المعتمد على جمع البيانات الكمية والنوعية في مرحلة واحدة مع التركيز على الجانب الكمي، واستطلع فيها رأي (527) عضو هيئة التدريس بكل من جامعة الملك سعود والملك عبدالعزيز، وأم القرى، وأجريت المقابلة مع (20) عميداً بالجامعات السابقة الذكر. وتوصلت النتائج إلى أن درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس لأدوارهم في ضوء اقتصاد المعرفة فيما يتعلق بمجال البحث والشراكة المجتمعية كانت بدرجة متوسطة، في حين كانت ممارستهم لأداورهم في مجال الكراسي العلمية بدرجة متدنية. وهدفت دراسة نمر (2018) إلى تقييم دور جامعة نجران في تحقيق مفهوم اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. تكونت عينة الدراسة من (200) عضواً من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة. وتوصلت النتائج إلى أن دور الجامعة في تحقيق محور التنمية الثقافية المعززة لقيم ووسائل الاتصال والحوار، ومحور التدريس العلمي القائم على حل المشكلات، ومحور والتعلم الذاتي كان بدرجة متوسطة. في حين أن دور الجامعة في تحقيق محوري الشركات المجتمعية المحلية والعالمية، ومهارات البحث العلمي كان بدرجة ضعيفة.

وهدفت دراسة الشهراني (2019) إلى التعرف على آليات الاستفادة من نتائج البحوث العلمية في ضوء اقتصاد المعرفة بالجامعات الأهلية بمدينة الرياض. استخدم المنهج الوصفي. وتكون مجتمع الدراسة من جميع القيادات الإدارية بالجامعات الأهلية والبالغ عددهم (60) قائداً إدارياً. وتوصلت النتائج إلى أن أبرز آليات تجويد البحوث العلمية في ضوء اقتصاد المعرفة تحكيم البحوث ونشرها في دوريات عالمية. كما أن أبرز اليات رفع كفاءة الباحثين في ضوء اقتصاد

المعرفة بتسهل اتصالهم بالمؤسسات البحثية ومراكز البحوث المرموقة واستقطاب العلماء والباحثين ذوي الخبرة للإشراف على المشاريع البحثية، أما أبرز آليات الاستفادة من نتائج البحوث فيكون بإدخال نظام التعاقدات البحثية لتسويق نتاجات البحوث، وتشجيع ربط البحوث الاجتماعية والاقتصادية بالواقع الفعلي.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تعميق المعرفة حول واقع البحث التربوي في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة في الجامعات العربية عامة والسعودية خاصة. وفي الوقت نفسه تميزت الدراسة الحالية بكونها تُقدم تصوراً مقترحاً لتطوير منظومة البحث التربوي من إنتاج البحوث التربوية، ونشرها، وتسويقها، وتوظيفها واستثمارها، والتنمية المهنية بمجال البحث التربوي لأعضاء هيئة التدريس، وتطوير مهارات البحث التربوي لطلاب الدراسات العليا

**4– النتائج ومناقشتها:**

**السؤال الأول: ما واقع منظومة البحث التربوي في الجامعات السعودية؟**

عند تشخيص واقع منظومة البحث التربوي في كليات التربية بشكل عام يتضح أنها تواجه مجموعة من التحديات والمشكلات والتي تحد من قدرتها على تحقيق التنافسية العالمية في عصر يتسم بالابتكار والتوجه نحو استثمار المعرفة. فقد أشارت العديد من الدراسات إلى جوانب الضعف التي مازالت تواجه منظومة البحث التربوي في الجامعات وفي كليات التربية، وسيتم عرضها بحسب جوانب منظومة البحث التربوي كما حددتها الدراسة الحالية كالتالي:

**أولاً: واقع إنتاج البحوث التربوية**

تبين من استقراء مجموعة دراسات سابقة افتقار البحث العلمي بالجامعات لسياسة واضحة المعالم تحدد أهداف وأولويات المؤسسات البحثية (المجيدل وشماس، 2010). وتوصلت دراسة العصيمي (2010) إلى أن غالبية مراكز البحث في الجامعات تعاني من التنظيمات البيروقراطية وضعف الأطر التنظيمية والهيكلية. وتوصلت دراسة الصقر (2012) إلى أن أغلب الأبحاث العلمية التي يتم إجراءها من قبل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية لا يتم ربطها باحتياجات المجتمع ومشكلاته واحتياجات التنمية الشاملة، كما تعاني بيئة البحث العلمي من ضعف قواعد البيانات للمكتبات التقليدية وقلة المراجع الحديثة، وضعف البيئة البحثية

الملائمة. وخلصت دراسة الحارثي (2016) إلى أن معظم الأبحاث التربوية متكررة وينقصها الإبداع، إلى جانب ضعف ديمقراطية التنظيم الإداري للبحث العلمي في الجامعات. أما دراسة إبراهيم (2017م) فقد توصلت إلى أن نقص الإمكانيات المادية وافتقار المكتبات إلى المراجع الحديثة وضعف تفعيل شبكة الإنترنت، إضافةً إلى ضعف قيام الجامعة بتقويم أداء مخرجاتها البحثية من منظور المؤسسات الإنتاجية ذات العلاقة يؤثر بشكل سلبي على كفاءتها وقدرتها على التحول إلى اقتصاد المعرفة.

**ثانياً: واقع نشر البحوث التربوية:**

تبين من استقراء مجموعة دراسات سابقة، أن أكثر التحديات والمشكلات التي تواجه الباحثين في كليات العلوم التربوية هي المشكلات المتعلقة بإجراءات النشر بسبب قلة المجلات المحكمة المتخصصة في المجال التربوي، وقلة النزاهة والموضوعية في تقييم البحوث وقبولها للنشر في بعض المجلات التربوية، وانخفاض مستوى كفاية المحكمين الذين تم اختيارهم لتقييم البحوث وقبولها للنشر، إضافةً لتأخر بعض المجلات في الرد بقبول البحث أو رفضه (البشرع والزعبي، 2011). كما توصلت دراسة الخليفة (2014) إلى أن إنتاج البحوث العلمية في الجامعات ضعيف؛ إذ أن عدد الأبحاث التي ينشرها عضو هيئة التدريس الواحد سنوياً في حدود 0.2 -0.5 مقارنة بعدد الأبحاث التي ينشرها عضو هيئة التدريس في الدول المتقدمة. وخلصت دراسة سعيد وعبدالله (2014) إلى أن جودة البحث العلمي تأتي عبر التوسع في نشره من خلال تخصيص مجلة علمية محكمة لكل كلية تربية، وعبر وضع أبحاث أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا بكل كلية تربية بموقعها في شبكة الانترنت.

**ثالثاً: واقع تسويق البحوث التربوية:**

تبين من استقراء مجموعة دراسات سابقة، أن من أهم سبل التحسين والتطوير في الجامعات لتلبية متطلبات اقتصاد المعرفة التعاون مع مؤسسات المجتمع وسوق العمل في توجيه بحوث أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا نحو مشكلاتهم والصعوبات التي تواجههم (الشمري وعاشور، 2016). وتوصلت دراسة إبراهيم (2017) إلى أن الجامعات تعاني من نقص وجود مراكز لتسويق البحوث والخدمات الجامعية. أما دراسة الدهشان (2018) فأكدت

على ضرورة تحسين قنوات الاتصال بين منجزي الأبحاث التربوية ومستخدميها، وتقليص الهوة بين ثقافة المنتِج للبحث وثقافة المستهلِك له، وإعادة صياغة السياسات التعليمية وربطها بمؤسسات البحث التربوي وما تقدمه الدراسات التي تتم فيها من نتائج ومقترحات في هذا المجال.

**رابعاً: واقع توظيف واستثمار البحوث التربوية:**

تبين من استقراء مجموعة دراسات سابقة، أن ضعف مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحوث العلمية بالجامعات يرجع إلى افتقاد القطاع الخاص للثقة في قدرة البحوث العلمية بالجامعات إلى توفير الحلول المناسبة للمشكلات في مدة محددة وبتكلفة معقولة، أو لعدم اقتناع المؤسسات الإنتاجية بجدوى إسهام البحوث التربوية في حل مشكلات الإنتاج وتطويره، أو لبعد الخدمات البحثية عن مشكلات القطاع الخاص ( موسى، 2014). وتوصلت دراسة الشمري وعاشور (2016) إلى أن تشجيع الأبحاث الجماعية ودعمها وتوجيهها لإيجاد حلول توافق متطلبات سوق العمل من متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية. أما دراسة إبراهيم (2017) فقد حددت أسباب عجز الجامعات عن التحول إلى اقتصاد المعرفة في ضعف قابلية تطبيق البحوث التي تجرى بالجامعة في الواقع العملي. أما دراسة الدهشان (2018) فقد أرجعت أسباب ضعف توظيف واستثمار البحوث التربوية إلى ندرة البحوث التربوية المرتبطة بالواقع والمنبثقة من حاجات فعلية والتي يقوم بها فرق من العلماء والخبراء وتتبناها هيئات تصرف عليها وتوفر لها الميزانيات، إضافةً إلى قلة البحوث التربوية الجماعية المشتركة نتيجة ضعف التعاون بين أعضاء هيئة التدريس في التخصص الواحد سواء على مستوى الجامعة أو المستوى المحلي، أو بين التخصصات في العلوم الأخرى وهو ما يخالف طبيعة التربية ومشكلاتها المتشابكة والمتداخلة.

**خامساً: واقع التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في مجال البحث التربوي:**

تبين من استقراء مجموعة دراسات سابقة، حيث توصلت دراسة العصيمي (2010) إلى أن أهم المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس عند المشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية الخارجية هو طول الإجراءات والمعاملات الروتينية مما يحبط عضو هيئة التدريس ويمنعه من

المشاركة. كما توصلت دراسة خضر (2011) إلى أن واقع البحث العلمي في الجامعات السعودية بشكل عام ضعيف وغير موجه نحو معالجة مشاكل الوطن، وأغلب الأبحاث التي يجريها أعضاء هيئة التدريس تكون لغاية استكمال الترقية الأكاديمية، ولا تكون لأغراض تنموية كما لا تتواءم مع خطط التنمية، إضافةً إلى أن أبحاث الدراسات العليا مقتصرة على الحصول على الشهادة العليا، وغالبية أبحاث درجة الدكتوراه مرتبطة بالتعيين أو الترقي أو تحسين الوضع المعيشي ولا ترتبط بالبحث العلمي الجاد. وفي ذات السياق توصلت دراسة موسى والعتيبي (2011) إلى ضعف مستوى المهارات البحثية لدى أعضاء هيئة التدريس يعود لضعف برامج التنمية المهنية في مجال البحث العلمي، وارتفاع نصاب عضو هيئة التدريس التدريسي، وكثرة المهام الإدارية، إضافة إلى احتساب البحث كجزء من نصابه ضمن فترة إجراء البحث مما لا يسمح له بالمشاركة في مشاريع بحثية داخل الجامعة وخارجها.

**سادساً: واقع مهارات البحث التربوي لدى طلاب الدراسات العلي:**

تبين من استقراء مجموعة الدراسات السابقة، أبرزها دراسة طه (2010) التي توصلت إلى أن طلاب وطالبات الدراسات العليا بكليات التربية يواجهون صعوبات بحثية تتعلق بكتابة البحث والتي تتضمن صعوبات كتابة المدخل إلى البحث، والإطار النظري والدراسات السابقة، وإجراءات البحث، وتفسير النتائج، والخلاصة، والتوصيات. أما دراسة الفقي وطه (2013) فقد توصلت إلي أن أبرز المعوقات التي تحد من مهارة طلاب الدراسات العليا بكلية التربية بجامعة الملك خالد في مجال البحث العلمي هو قلة عدد اللقاءات التي تعقد لمناقشة الخطط، إضافةً لضعف مشاركة الأساتذة في هذه اللقاءات، وضعف تعاون أعضاء هيئة التدريس بالقسم مع الطلاب، وافتقار بعض الطلاب لمهارة استخدام مصادر التعليم الإلكتروني، وضعف المستوى العلمي والثقافي لبعض الطلاب، وضعف التعاون والمشاركة بين الطلاب في مجال البحث، وغياب التشجيع المادي والمعنوي للباحثين. في حين توصلت دراسة الرافعي (2016) إلى أنه على الرغم من امتلاك طلبة الدراسات العليا بكلية التربية لمهارات البحث العلمي إلا أنهم يواجهون مشاكل في الجانب التطبيقي للبحث.

**السؤال الثاني: ما التصور المقترح لتطوير منظومة البحث التربوي في الجامعات السعودية في ضوء مدخل اقتصاد؟**

للإجابة عن هذا السؤال فقد تم الاستناد على أدبيات الدراسة لبناء التصور لمقترح. والتي تكون من المنطلقات، والبناء المقترح للتصور والذي تضمن ستة مكونات هي: مبادئ التصور، وأهدافه، ومرتكزاته، ومتطلبات تطبيقه، وآليات التنفيذ، ومعوقات تطبيقه. وللتأكد من جودة التصور المقترح تم عرضه على ثلاثة من ذوي الخبرة في مجال الإدارة والتخطيط؛ لاستقراء آرائهم حوله، وتم إجراء التعديلات بناءً على مقترحاتهم. ليخرج التصور المقترح في صورته النهائية، كما يلي:

**أولاً: منطلقات التصور المقترح:**

- خطط التنمية الثامنة والتاسعة والعاشرة التي أرست دعائم لاقتصاد القائم على المعرفة، وإتباع سياسات نشر ثقافة المشاركة العلمية والتفاعل المعرفي في الجامعة، والتركيز

على الأولويات البحثية الوطنية، وتأسيس قاعدة للشراكة فيما بين البحث العلمي الجامعي والقطاعات الإنتاجية والخدماتية، والتوسع في تطبيق الكراسي والمشاريع البحثية، وتنويع مجالاتها بدعم وتمويل القطاع الخاص، وتشجيع نشر الأبحاث الجامعية المتميزة في مجلات علمية وعالمية، وتفعيل حقوق الملكية الفكرية، وإنشاء معايير ومؤشرات لجودة البحوث العلمية في ضوء الاتجاهات العالمية.

- رؤية المملكة العربية السعودية 2030 الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة في جميع قطاعات التنمية، وتنويع مداخل الاقتصاد الوطني والتي ضمنها التحول نحو الاقتصاد المعرفي وتحويل البحث العلمي إلى منتجات اقتصادية.
- استراتيجيات الجامعات الحكومية السعودية والتي ركزت أهدافها الاستراتيجية على تحقيق مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية في مجال البحث العلمي.

**ثانياً: البناء المقترح للتصور:**

**1. مبادئ التصور المقترح:**

- مبدأ الأصالة والابتكار: يقوم التصور المقترح على أصالة المعرفة من حيث استخلاصها وتوليدها وتسويقها وتوظيفها واستخدامها بهدف تحسين نوعية الحياة في جميع المجالات من خلال البحث التربوي المشجع على الابتكار وموائمة التغيرات المتسارعة.
- مبدأ التطوير والتميز: يرتكز التصور المقترح على التطوير والتميز المستمر في البحث التربوي لدعم اقتصاد المعرفة وتحقق التنمية.
- مبدأ الصدق والأمانة: يدعم التصور المقترح تحلي الباحث بالصدق والأمانة في جميع عمليات ومراحل البحث بدءاً من تصميم البحث وحتى نشر نتائجه، مع الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية للآخرين، والالتزام بالوعود والاتفاقيات وعدم خيانتها.

**2. أهداف التصور المقترح:**

- بناء إطار نظري فلسفي يقوم على مبدأ تحويل البحث التربوي إلى منتج اقتصادي من خلال تطوير منظومة البحث التربوي في كليات التربية بالجامعات السعودية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة.
- تقديم إطار عمل إجرائي للمتطلبات اللازمة لتطوير منظومة البحث التربوي كليات التربية بالجامعات السعودية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة.
- تقديم إطار عمل إجرائي لآليات تطوير إنتاج البحوث التربوية في كليات التربية بالجامعات السعودية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة.
- تقديم إطار عمل إجرائي لآليات تطوير نشر البحوث التربوية في كليات التربية بالجامعات السعودية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة.
- تقديم إطار عمل إجرائي لآليات تطوير تسويق البحوث التربوية في كليات التربية بالجامعات السعودية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة.
- تقديم إطار عمل إجرائي لآليات تطوير توظيف واستثمار البحوث التربوية في كليات التربية بالجامعات السعودية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة.
- تقديم إطار عمل إجرائي لآليات التنمية المهنية بمجال البحث التربوي لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات السعودية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة.
- تقديم إطار عمل إجرائي لآليات تطوير مهارات البحث التربوي لطلاب الدراسات بكليات التربية في الجامعات السعودية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة.

**3. مرتكزات التصور المقترح:**

- الكلية المنتجة، والحوافز الاقتصادية الفعّالة التي تسهل وتشجع على البحث والابتكار والنشر والاستثمار.
- البنية التحتية المتقدمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاستفادة منها في إنتاج المعرفة، ونشرها، وتسويقها، واستثمارها، وتوظيفها على النحو الأمثل.

- نظام التعليم والتدريب المهني القادر على تنمية وتأهيل وتطوير رأس المال الفكري القادر على الإبداع الابتكار.

**4. متطلبات التصور المقترح:**

- توفر قيادة مؤسسية على مستوى الجامعة وكلية التربية تتطلع للريادة العالمية، وتدعم التحول إلى اقتصاد المعرفة، وتشجع الإنتاج البحثي التربوي كماً وكيفاً في المجالات الملبية للاحتياجات الوطنية.
- بناء منظومة متكاملة من القيم المشتركة؛ لتهيئة العاملين بكليات التربية من أجل فهم اقتصاد المعرفة ومرتكزاته ومؤشراته ودوره في الارتقاء بسمعة الكليات من خلال جودة البحوث التربوية ودورها في تعزيز الاقتصاد المعرفي.
- توفير بنية تحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات بالكلية تشمل إنشاء قواعد معلومات متطورة عن الباحثين بالمملكة في مجال التربية ومستخلصات أبحاثهم الأمر الذي يسهل نشر البحوث التربوية، وتسويقها وتوظيفها واستثمارها.
- توفير المتطلبات التنظيمية من خلال توفير قدر من الاستقلالية الإدارية والحرية الأكاديمية التي تعزز البحث التربوي الغير مقيد والإبداع والابتكار.
- توفير المتطلبات المالية من خلال تنويع واستدامة التمويل اللازم لتطوير إنتاج البحوث التربوية ونشرها وتسويقها واستثمارها وتنمية وتدريب القائمين بها.

**5. آليات تنفيذ التصور المقترح:**

- آليات تطوير إنتاج البحوث التربوية في كليات التربية بالجامعات السعودية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة، وتتضمن:

- بناء خارطة طريق للموضوعات البحثية في كلية التربية بالتنسيق مع المسؤولين في مؤسسات المجتمع بشكل يضمن الاستفادة من نتائج البحوث المنجزة.
- تقييم البحوث التربوية وفق معايير ومؤشرات عالمية واضحة ومحددة لضمان الجودة.

- تشكيل لجنة لإنشاء مدونة للقواعد المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي تتضمن قيم وقواعد والتزامات الباحثين والمشرفين وطلاب الدراسات العليا بالكلية تجاه كل ما يخص منظومة البحث التربوي من إنتاج ونشر وتسويق وتوظيف واستثمار.
- تنويع مصادر التمويل بالاستفادة من البنية التحتية البحثية المتوفرة في الجامعة.
-تنويع المجالات البحثية التربوية، وتسهيل الإجراءات التنظيمية الخاصة بمنظومة البحث التربوي.

- آليات تطوير نشر البحوث التربوية في كليات التربية بالجامعات السعودية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة، وتتضمن:

- تشجيع براءات الاختراع مادياً ومعنوياً.
- إصدار مجلة علمية دورية متخصصة لكلية التربية تقوم بنشر الإنتاج البحثي لأعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا.
- الاشتراك في الشبكات الأكاديمية الدولية.
-تأسيس منصة خاصة بكلية التربية للمحتوى المعرفي والإنتاج العلمي للباحثين في مجال التربية والمتمثل في الأبحاث والدراسات التربوية المحفوظة في المكتبات الرقمية لكل كليات التربية المحلية والعالمية والمجلات العلمية التابعة لها.

- آليات تطوير تسويق البحوث التربوية في كليات التربية بالجامعات السعودية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة، وتتضمن:

- إنشاء مكتب بالكلية لتسويق نتائج البحوث التربوية ويتولى التسويق للقطاعات الإنتاجية والخدمية.
- فتح قنوات متنوعة لربط الجهات المستفيدة من مختلف مؤسسات المجتمع من القطاع العام والخاص بالمراكز البحثية والباحثين من أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا للاستفادة من نتائج بحوثهم؛ من خلال المشروعات التربوية الممولة من المؤسسات محلياً وعالمياً.

- إنشاء قواعد معلومات متطورة عن الباحثين بالمملكة في مجال التربية للتعريف بهم مع عرض مستخلصات بحوثهم التربوية.

- آليات تطوير توظيف واستثمار البحوث التربوية في كليات التربية بالجامعات السعودية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة، وتتضمن:

- إنشاء وحدة متخصصة بالكلية مهمتها التنسيق بين المراكز البحثية محلياً وعالمياً وبين محولي نتائج البحوث التربوية إلى منتجات جديدة مثل حاضنات المعرفة، والحدائق العلمية، وأودية التقنية.
- تفعيل التعاون بين المراكز البحثية المحلية والعالمية للاستفادة من خبراتها في استثمار وتوظيف البحوث التربوية.
- استثمار بحوث الدراسات العليا في توظيف المعرفة التربوية وتحويلها إلى ثروة إنتاجية وتنموية.
- التوسع في فكرة الكراسي البحثية للأبحاث التربوية بمساهمة القطاع الخاص ورجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المختلفة.
-تشجيع المجموعات البحثية والبحوث المشتركة.

- آليات تطوير التنمية المهنية بمجال البحث التربوي لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات السعودية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة، وتتضمن:

- إقامة دورات تدريبية متقدمة لأعضاء هيئة التدريس لرفع قدراتهم البحثية والإنتاجية.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على الحضور والمشاركة الفعّالة في المؤتمرات العالمية وتسهيل إجراءات ذلك.
- الاستفادة من التفرغ العلمي لأعضاء هيئة التدريس لزيارة المراكز العلمية في الدول المتقدمة وعمل بحوث مشتركة.
- إلحاق بعض أعضاء هيئة التدريس في الكلية بصفة دورية بمواقع العمل في مؤسسات المجتمع المختلفة.

- آليات تطوير مهارات البحث التربوي لطلاب الدراسات العليا بكليات التربية في الجامعات السعودية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة، وتتضمن:

-وضع معايير وأسس موضوعية عند اختيار طلاب الدراسات العليا تشمل مهارات البحث والتفكير الناقد واللغة الإنجليزية.

-تشجيع الباحثين على حضور المؤتمرات والندوات العلمية وورش العمل الخاصة بالبحث العلمي والتربوي وإدراجها ضمن المقررات.

-عقد اتفاقيات مع الجهات المستفيدة من القطاع العام والخاص لتدريب الطلاب على مهارات اكتشاف المشكلات من الواقع الفعلي وطرق علاجها باستخدام منهجيات البحث التربوي.

- تشجيع المشروعات البحثية التنافسية المشتركة بين طلاب الدراسات العليا.

- تبادل الزيارات بين الكلية ومؤسسات المجتمع المختلفة لزيادة الوعي بأهمية البحث التربوي ودوره في التنمية الاقتصادية.

**6.معوقات تطبيق التصور المقترح:**

- غياب الاستراتيجيات الواضحة لمنظومة البحث التربوي في كليات التربية من حيث إنتاج البحوث التربوية ونشرها وتسويقها وتوظيفها واستثمارها والتي تتضمن تحديد الأهداف والأولويات التي تخدم اقتصاد المعرفة وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لذلك.
- ضعف التمويل والاستثمار اللازم لانجاز وتسويق وتوظيف البحوث التربوية نتيجة الفجوة بين البحث التربوي واحتياجات القطاع الخاص ومتطلبات اقتصاد المعرفة.
- قلة الاهتمام بالباحثين من أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا بكليات التربية وتلبية احتياجاتهم التدريبية ودعمهم وتحفيزهم مادياً ومعنوياً.
- ضعف الشراكة المجتمعية بين كلية التربية والقطاعين الحكومي والخاص.
- ندرة المجموعات البحثية وقلة الأبحاث المشتركة خاصةً مع التخصصات الغير تربوية.

**التوصيات:**

- أن تتبنى كليات التربية بالجامعات السعودية تطبيق التصور المقترح بتطوير منظومة البحث التربوي في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة وذلك بتشكيل فريق عمل رفيع المستوى تتشارك فيه الجهات المعنية لوضع خطة إستراتيجية ذات رؤية اقتصادية تتضمن إضفاء بعد اقتصاد المعرفة في رسالة وأهداف الكلية وأقسامها وبرامجها الأكاديمية.
- القيام بعمليات تعزيز وتقوية رأس المال الفكري المتمثل بأعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا فيما يخص البحث العلمي بشكل عام والتربوي بشكل خاص من خلال برامج تدريبية وحلقات نقاش في المنهجيات البحثية الحديثة في ضوء اقتصاد المعرفة.
- زيادة المخصصات المالية اللازمة لتطوير منظومة البحث التربوي في كليات التربية من الجامعات والقطاع الخاص؛ من أجل توفير البيئة البحثية الجيدة من مكتبات تقليدية وإلكترونية ودعم الأساتذة وتشجيعهم على الإنتاج العلمي.
- ربط النشاط البحثي بكلية التربية بجميع مجالاته بحاجات التطوير الاقتصادي، من خلال تأمين برامج تعاون بين الكلية والقطاعين الحكومي والخاص.
- العمل على الوفاء بمتطلبات تطبيق التصور المقترح من خلال اختيار قيادات أكاديمية تسهم في نقل كليات التربية بالجامعات السعودية من البيئة المحلية لبيئة التعليم العالي العالمية.
- العمل على مراعاة الاعتبارات التنظيمية والأكاديمية والبحثية التي تسهم في تطوير منظومة البحث التربوي في كليات التربية من خلال إنشاء مدونة للقواعد المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي تتضمن القيم والقواعد والالتزامات البحثية.
- تطوير المواقع الإلكتروني لكليات التربية وتفعيله من أجل توفير خدمات البحث التربوي لمنسوبي تلك الكليات من طلاب وأعضاء هيئة التدريس وللمستفيدين من خارج الكليات من خلال وضع مؤلفاتهم وأنشطتهم البحثية.

**قائمة المصادر والمراجع**


7. إبراهيم، أسماء. (2017). تطوير الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية كحاضنات فكرية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة: تصور مقترح. مجلة البحث العلمي في التربية، 5(18)، 173–218.
8. إبراهيم، محمد، وأبو زيد، عبدالباقي. (2012). مهارات البحث التربوي. عمّان، الأردن: دار الفكر للنشر والتوزيع.
9. أبو العلا، سهير. (2013). دور الجامعة في تفعيل التعليم المستمر في ضوء خصائص اقتصاد المعرفة رؤية مقترحة. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 6(2)، 519–635.
10. الحارثي، سعاد. (2016). إستراتيجية مقترحة لدعم البحث العلمي في الجامعات السعودية دراسة حالة جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن. مسترجع من: https://platform.almanhal.com.saudi digital library.
11. الحصان، أماني. (2010). أنموذج تطويري مقترح لتوجهات بحوث التربية العلمية في كلية التربية في ضوء منظومة مجتمع الاقتصاد المعرفي. مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس، (161)، 188–242.
12. خضر، جميل. (2011، مايو). تسويق مخرجات البحث العلمي كمتطلب رئيس من متطلبات الجودة والشراكة المجتمعية. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي، كتاب أبحاث المؤتمر، جامعة الزرقاء، الأردن، 10–12 مايو، 2011.
13. الخليفة، عبدالعزيز. (2014). رؤية تطويرية لمنظومة البحث العلمي في الجامعات السعودية في ضوء التنافسية العالمية. المجلة السعودية، (12)، 11–48.
14. الداوود، عبدالمحسن. (2017– يناير). مسؤولية الجامعات السعودية في تحقيق رؤية المملكة 2030. بحث محكم مقدم إلى مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية 2030، كتاب أبحاث المؤتمر، جامعة القصيم، الرياض، 11–12 يناير، 2017.

15.درويش، محمد. (2019). تجديد البحث التربوي في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة. مجلة كلية التربية بالزقازيق، 1(105)، 375-426.

16.الدهشان، جمال. (2018). نحو رؤية نقدية للبحث التربوي العربي. مسترجع من: https://platform.almanhal.com.saudi digital library.

17.الرافعي، يحي. (2016). مدى امتلاك طلبة الدراسات العليا بجامعة الملك خالد لمهارات البحث العلمي ومشكلاته وسبل التغلب عليها من وجهة نظرهم. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، 5(9)، 425-454.

18.سعيد، فيصل، وعبدالله، الصديق. (2014). تطوير البحث التربوي بكليات التربية السودانية في ضوء معايير ضمان جودة كليات التربية بالجامعات العربية. المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم الجامعي، 7(18)، 119-148.

19.الشرع، إبراهيم، والزعبي، طلال. (2011). مشكلات البحث التربوي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية الحكومية. دراسات العلوم التربوية، 38(4)، 1399-1420.

20.الشمري، خالد، وعاشور، محمد. (2016). مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة ف الجامعات السعودية المعيقات وسبل التحسين. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة اليرموك، عمّان: الأردن.

21.الشهراني، خلود. (2020). آليات تفعيل الاستفادة من نتاجات الحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي بالجامعات الأهلية بمدينة الرياض. المجلة العربية للنشر العلمي، (18)، 566- 597.

22.الصايغ، نجاة. (2013). دور اقتصاد المعرفة تطوير الجامعات السعودية ومعيقات تفعيلة من وجهة نظر رؤساء الأقسام. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، 2(9)، 841-859.

23.الصقر، عبدالله. (2012). واقع البحث العلمي في الجامعات السعودية ومقترحات للتطوير دراسة تحليلية. مجلة كلية التربية بالسويس، 5(1).

24.الصلاحي، سعود. (2017– نوفمبر). أدوار عمادات البحث العلمي في الجامعات السعودية تجاه التحول لإلى مجتمع واقتصاد المعرفة في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030. بحث محكم مقدم إلى المؤتمر الثامن للجمعية السعودية للمكتبات والمعلومات بعنوان: مؤسسات المعلومات في المملكة العربية السعودية ودورها في دعم اقتصاد ومجتمع المعرفة المسؤوليات والتحديات والآليات والتطلعات، جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، الرياض، نوفمبر، 2017.

25.الطلافحة، حسين، وباطويح، محمد. (2012– أكتوبر). أهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي في التحول إلى الاقتصاد المعرفي. ورقة مقدمة إلى ورشة عمل حول الاقتصاد المعرفي، الدوحة، 10–11 أكتوبر، 2012.

26.طه، ربيع. (2010). صعوبات كتابة البحث العلمي لدى طلاب وطالبات الدراسات العليا بكلية التربية بجامعة أم القرى. مجلة علم النفس، (56)، 52–76.

27.الطيب، مصطفى. (2013). ضمان جودة البحث العلمي في الوطن العربي دراسة تحليلية ميدانية. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، 6(13)، 97–113.

28.العصيمي، عبدالمحسن. (2010– يوليو). تحديات التعليم الجامعي في عصر المعرفة. بحث محكم مقدم إلى المؤتمر الدولي الخامس مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة تجارب ومعايير ورؤى، المركز العربي للتعليم والتنمية والجامعة العربية المفتوحة، القاهرة، يوليو، 2010.

29.عليان، ربحي. (2008). إدارة المعرفة. عمّان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

30.علي، مها. (2017). بناء استراتيجية لإدارة المعرفة في الجامعات السعودية: إضاءات من رؤية ٢٠٣٠. بحث محكم مقدم إلى مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية 2030، كتاب أبحاث المؤتمر، جامعة القصيم، الرياض، 11–12 يناير، 2017م.

31.العويني، أريج. (2016). إستراتيجية مقترحة لتحويل الجامعات الفلسطينية نحو الجامعة الذكية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية، غزة: فلسطين.

32.الفقي، عبد الرؤوف، وطه، محمد. (2013). معوقات البحث العلمي ببرامج الدراسات العليا بكلية التربية بجامعة الملك خالد كما يراها طلاب الدراسات العليا. مجلة كلية التربية، (52)، 51-84.

33.القرني، علي. (2009). متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

34.قنديليجي، عامر. (2013). منهجية البحث العلمي. عمّان، الأردن: دار الفكر للنشر والتوزيع.

35.المجيدل، عبدالله، وشماس، سالم. (2010). معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية دراسة ميدانية. مجلة جامعة دمشق، 26(1+2)، 17-59.

36.لبان، مي. (2017). تطوير أدوار أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة تصور مقترح. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة أم القرى، مكة المكرمة: المملكة العربية السعودية.

37.المرصد الوطني للتنافسية. (2013). مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجمهورية العربية السورية. دمشق، سورية: مطابع المرصد الوطني للتنافسية.

38.مصطفى، وفاء. (2017). الاقتصاد المعرفي وأثره في النمو الاقتصادي. دبي، الإمارات العربية المتحدة: قنديل للطباعة والنشر والتوزيع.

39.ملحم، سامي. (2000). مناهج البحث في التربية وعلم النفس. عمّان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطابعة.

40.المملكة العربية السعودية. (2016). رؤية المملكة العربية السعودية 2030. مسترجع من: http://vision2030.gov.sa/download/file/fid/422.

41.منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD. (2018م). مسترجع من: www.oecd.org.

42.موسى، محمد، آل مرعي، محمد. (2013). تطوير البحث العلمي بالجامعات السعودية في ضوء مجتمع المعرفة. مجلة كلية التربية، 29(4)، 226–299.

43.موسى، محمد، والعتيبي، منصور. (2011). تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران وفقاً لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي. مجلة كلية التربية، (145).

44.موسى، هاني. (2014). دور الجامعة في تطوير البحث العلمي كمدخل لتحقيق مجتمع المعرفة: دراسة في المعوقات وإمكانية التأسيس. مجلة كلية التربية، 24(2).

45.النجار، فاطمة. (2015). إستراتيجية مقترحة لتنمية كفايات البحث العلمي لدى طلاب الدراسات العليا في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة. مجلة البحوث النفسية والتربوية، 30(4)، 333–412.

46.نجم، عبود. (2010). إدارة اللاملموسات. عمّان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

47.نصار، علي. (2015). تفعيل مقومات البحث التربوي على ضوء متطلبات مجتمع المعرفة رؤية مستقبلية. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، 8 (20)، 91–126.

48.نمر، أمين. (2018). دور جامعة نجران في تحقيق مفهوم الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. مجلة العلوم التربوية، 45 (4)، 333– 352.

49.نقادي، أحمد. (2014). مؤشرات قياس دور الجامعات في الاقتصاد المعرفي نموذج مقترح بالإشارة إلى الاقتصاد السعودي. مجلة البحوث التجارية، 36(2)، 91–129.

50.الهاشمي، عبدالرحمن، والعزاوي، فائزة. (2009). الاقتصاد المعرفي وتكوين المعلم(ط1). الإمارات العربية المتحدة، العين: دار الكتاب الجامعي.

51.هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار. (2023). من موقع https://rdia.gov.sa/grants/ar/index.html

52.وزارة الاقتصاد والتخطيط. (1425-1430هـ). خطة التنمية الثامنة.

53.وزارة الاقتصاد والتخطيط. (1431-1436هـ). خطة التنمية التاسعة.

54.وزارة الاقتصاد والتخطيط. (1437-1441هـ). خطة التنمية العاشرة.

55.وزارة الاقتصاد والتخطيط. (2014م). التحول إلى مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية. جدة: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

**References**

1. Oxford Dictionaries. (2018). https://en.oxford dicitionaries.com.
2. Tornatzky, Louis, Rideout, Elaine. (2014). Innovation U2.0 Reinventing University Roles in an Knowledge Economy. www.Innovation-U.com.
3. World Bank. (2012). Knowledge Assessment Methodology. www.worldbank.org/kam